

صدر ذلك بان لا يظهر كماله من الكرم ولو لم يكن عليه لربا أكث
 ولا أظهر شيئا من كماله وإذا فهم ما قرره فلا اطن اصلا بحدته
 يشكره او سبحانه وحق طهران قوله لا معنى له لم يصدر عن رويته
 لا يقتضيه غير يعقل عند ذلك فهم المسئلة الثالثة المحمودة عليه
 ان يكون كالا فان غير الكمال لا يكون سببا لاظهار الكمال والعظيم
 ويجعل ان يكون اعظم الكمال في ذاته لو اني نعم الظاهر والجمود كالم
 في المحمود به لا يظهر اذ في الذي فرق بين الفرق بيقين الطمان
 الساعت على العظيم لا بد ان يكون مراد عليه عند العظيم كون الشيء
 عظيما عند غيره مع قصد عند لا يصير سببا للعظيم به مقدمة
 يحكم بها العقل السليم وان لم يكن فيها المناقشة والجدل بخلاف المحمود
 فانه لا يظهر ما رايه في الموصوف ان الواصف لعظمه ولا يعجز ان
 يظهر ذلك بما هو عظيم عند من يظهر له في المحمود فانه لعظمه من الكمال
 الكمال قصد العظيم في تقدير ذلك ومنه ما تحقق ان المحمود عليه

في الحقيقة

جبر

يجب ان يكون محمدا في اعتقادنا كماله وانه اعظم هذه المسئلة لم يتبع
 لها في اطلعت عليه المسئلة الرابعة طاهر كلام الاكثر من المحمود
 عليه اعظم من ان يكون فعلا صادرا من الجود او كسبية فاعية به لكن
 المحقق الحلاله التقاضا في صرح في حواشي الكشاف بان المراد الفعل
 انجيل كلامه ووافقه استاذ الانام الخبر الدواني في حواشي الا
 بل الامام الرازي وكنى بذلك سند او دليل لا سيما في التفتيل والملا
 فعل صادرا عن المحمود كاصح به الامام فقال لا نجد الا الفاعل الحقا
 على ما صدر عنه بالاختيار فلا يكتفى ان يكون المحمود فعلا في صدره
 عن الغير لا على وجه الفاعلية وذلك لان العظيم حينئذ من جبر
 الفعل به الامر كما يكون فعلا فيصير اشتراط كونه فعلا في هذا
 نظرا ان مراد السيد الشريف المستغنى بلفظه وشهرته عن الصف
 بقوله محض الحمد الفاعل الحقا لانه فاعل المحمود عليه وما قيل من
 غير لازم واما اللازم ان يكون متصفا به فغير متصور وما ذكرني